مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الموقف الاميركي من عملية (اوبرا) الاسرائيلية ضد البرنامج النووي العراقي وتداعياتها
٧ حزيران ١٩٨١ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الاميركية

م. م. ظفار محمد يحيى البزوني
المديرية العامة للتربية – محافظة المثنى
Thfarb٩٠٥@gmail.com

الملخص :

في ٧ حزيران ١٩٨١ شن سلاح الجو الاسرائيلي غارة عسكرية ضد المفاعل النووي العراقي (اوزيراك)، مما جعلها اول غارة ناجحة ضد مفاعل نووي معادٍ، مما تركت عدد من الاسئلة المهمة حول طبيعة رد فعل الولايات المتحدة الاميركية تجاه الغارة، ومدى تأثيرها على سياسة البيت الابيض لمنع الانتشار النووي، وازاء عملية السلام العربي الاسرائيلي باعتبارها الراعي الرسمي لهذه العملية، واستقرار امن منطقة الشرق الاوسط، وللإجابة على هذه الاسئلة من خلال استكشاف عدد من الوثائق التي رفعت عنها السرية من ارشيفات عدة .

Abstract :

On June ٧، ١٩٨١، the Israeli Air Force launched a military raid against the Iraqi nuclear reactor (Osirak)، which made it the first successful raid against a hostile nuclear reactor، which left a number of important questions about the nature of the US reaction to the raid، and the extent of its impact on the White House's Nuclear Non-Proliferation Policy، the Arab-Israeli peace process as the official sponsor of this operation، and the stability of the security of the Middle East Region، and to answer these questions by exploring a number of declassified documents from several archives .

المقدمة

حقق البرنامج النووي العراقي تقدماً واضحاً خلال عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠، بمساعدة التكنولوجيا النووية المستوردة من فرنسا وايطاليا، وفي تموز ١٩٧٩ اخبر دبلوماسيون اميركيون نظرائهم الايطاليين أن "ايماناً اميركياً قوياً بان العراق يسعى للحصول على قدرة نووية مستقلة"، مما جعل هذا التطور محط انظار واهتمام الوكالات ومخططي السياسة الاميركية من اجل الحد من طموحات العراقيين بامتلاك الأسلحة النووية.

وعندما فاز ريغان في الانتخابات الرئاسية الاميركية في تشرين الثاني ١٩٨٠، دعا فريقه في وكالة الحد من التسلح النووي، الى قطيعة واضحة عن سياسات الرئيس كارتر المنتهية ولايته، مما سمح هذا التقاطع بين الادارتين الى توجيه غارة اسرائيلية في ٧ حزيران ١٩٨١ ضد البرنامج النووي العراقي، بعد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ان تم تجاوز تحذيرات السفير الاميركي في تل ابيب بشان خطط ونوايا الحكومة الاسرائيلية تجاه البرنامج النووي العراقي . ولما وقعت الغارة تفاجأت الادارة الاميركية بذلك، مما ادى الى رد فعل قاسٍ في البداية تجاه اسرائيل، فتم ادانة العملية وعلقت ادارة الرئيس ريغان تسليم طائرات (F١٦) الى تل ابيب لان الحكومة الاسرائيلية انتهكت قانوناً اميركياً بعدم استخدام الاسلحة الاميركية ضد اي دولة ما لم يكن دفاعاً عن النفس، كما تسببت الغارة بتعقيد خطير للسياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط .

لكن بعد اسبوع من وقوع الغارة بدأ الموقف الاميركي يتغير، فأشار مخططي السياسة الاميركية في مجلس الامن القومي على الرئيس ريغان، بأن ادارته ليست مطالبة باتخاذ قرار قانوني بشأن ما اذا كانت اسرائيل قد خالفت القانون الاميركي، وانه يجب التعامل مع القضية على انها مسالة سياسية وليست قانونية، وبعد ايام قليلة من الازمة اقترح وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيج، استراتيجية جديدة للتعامل مع الغارة، ووفقاً لهذه الاستراتيجية فان واشنطن ستدين اسرائيل لكنها تضع حداً للعقاب، وقد امتدت المعركة الدبلوماسية الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ففي ايلول ١٩٨١ صدرت التعليمات لوفد الولايات المتحدة الاميركية الى المؤتمر السنوي العام للوكالة، بتوقع هجوم شديد ضد اسرائيل، والاعتراض بقوة على تعليق المساعدة الفنية للحكومة الاسرائيلية او طردها من الوكالة، وبالتالي التهديد بالانسحاب من الوكالة رداً على اية مواقف صارمة تتعارض مع السياسة الاميركية الداعمة لتل ابيب .

تكونت الدراسة من مبحثين، ومقدمة وخاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وقائمة الارشيفات التي استقت منها الدراسة الوثائق، فجاء المبحث الاول بعنوان (الموقف الاميركي من تطور البرنامج النووي العراقي اب ١٩٧٩ – كانون الاول ١٩٨١) وهو بيان موقف الولايات المتحدة الاميركية ازاء التقدم الذي حققه البرنامج النووي العراقي واسباب ذلك، والاتصالات التي جرت بين الجانب الاميركي من جهة والجانب الفرنسي والايطالي من جهة اخرى، من اجل ايقاف تقديم التكنولوجيا النووية للبرنامج العراقي. في حين مثل المبحث الثاني نظرة من الداخل على (الموقف الاميركي من عملية (اوبرا) وتداعياتها ٧ حزيران ١٩٨١)، وكيف كان ردة فعل ادارة الرئيس الاميركي ريغان على العملية الاسرائيلية التي دمرت المنشأة النووية العراقية بالقرب من بغداد، عندها ادانت واشنطن العملية واوقفت تسليم شحنة طائرات الـ(F١٦) للحكومة الاسرائيلية، الا ان ذلك تغير بعد اسبوع من وقوع العملية لتكون واشنطن في صف تل ابيب وايقاف اية عقوبة ضدها ازاء ما فعلته .

اعتمد الباحث في اعداد الدراسة على عدد من الوثائق السرية المهمة المنشورة ابرزها،

١- وثائق ارشيف الامن القومي الاميركي(The National Security Archive) التي يرمز لها بالرمز (N.S.A)، وتأتي اهمية هذه الوثائق كونها مثلت محفوظات مكتبة مجلس الامن القومي الاميركي، ووكالة المخابرات الاميركية، فضلاً عن ملفات وزارة الخارجية الاميركية .
٢- وثائق الارشيف الرقمي لمركز وودرو ويلسون (Wilson Center Digital Archive) التي رمزنا لها بالرمز (W.C.D.A)، وكانت هذه الوثائق مستمدة في المقام الاول من مكتبة رونالد ريغان، وارشيفات الدولة الاسرائيلية، والملفات السرية الايطالية .

اولاً: الموقف الاميركي من تطور البرنامج النووي العراقي اب ١٩٧٩ – كانون الاول ١٩٨١

خضعت تحركات النظام العراقي السابق تجاه انشاء البرنامج النووي العراقي للمراقبة والرصد والتقييم من قبل الوكالات والدوائر الاميركية المعنية بهذا الشأن، ففي ٢٤ اب ١٩٧٩ اصدرت الوكالة الاميركية للحد من التسلح النووي، تقريراً مفصلاً بعنوان (التطور النووي في العراق)، كشفت فيه عن التعاون النووي من الجانب الفرنسي والايطالي لغرض انشاء البرنامج النووي العراقي، مشيراً الى ان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

التعاون النووي قد بدأ منذ عام ١٩٧٧ وتضمن تزويد العراق بمفاعل يعمل باليورانيوم المخصب من قبل فرنسا، ومفاعل اخر من قبل ايطاليا[١]، مما اثار هذا التعاون قلق وخشية الادارة الاميركية من انتشار التسلح النووي في منطقة الشرق الاوسط، وقد عبر رئيس الوكالة ريتشارد ويليامسون (Richard Williamson) عن ذلك بقوله : ((أن التعاون النووي بين فرنسا وايطاليا مع العراق يضعنا امام وضع خطر للغاية يحتاج الى مراقبة عن كثب بحثاً عن اية تطورات مستقبلية))[٢] .

كما قيمت وكالة المخابرات المركزية في مذكرة اصدرتها في ١ تشرين الاول ١٩٧٩ بعنوان (البرنامج النووي العراقي المصالح والاهداف والخيارات)، قرار حكومة بغداد بتطوير برنامجها النووي اعتماداً على المواد الانشطارية مثل اليورانيوم عالي التخصيب المفترض ان توفره فرنسا لمفاعل اوزيراك، وان العراق اجرى الاستعدادات اللازمة لامتلاك الاسلحة النووية تحت غطاء البرنامج النووي السلمي وان ذلك لن يتحقق الا في نهاية الثمانينيات، وحددت الدراسة الدافع الاساس وراء اهتمام الحكومة العراقية بامتلاك التكنولوجية النووية، وذلك بسبب الطموحات والتطلعات لإسرائيل وايران التي تهدد امن العراق القومي، ولطالما امتلكت اسرائيل برنامجاً نووياً خاصاً بها، واعتقدت بغداد بان ايران لها نفس النوايا، فضلاً عن ذلك بان امتلاك الاسلحة النووية العراقية من شأنه ان يحقق الردع ضد اسرائيل ويجعل ميزان القوى اكثر تكافؤاً، كما يعزز من مكانة العراق الاقليمية والدولية، لكن تداعيات هذا القرار سيواجه بضربة استباقية من قبل اسرائيل على المنشآت النووية لكبح التطلعات العراقية، واستناداً الى ذلك ادركت وكالة المخابرات المركزية بان طموحات العراق النووية كشفت عن ضعف نظام منع الانتشار الدولي للأسلحة النووية مما يحتاج الى مراجعة هذا النظام وسد ثغراته[٣] .

وقد حرصت ادارة الرئيس الاميركي جيمي كارتر(Jimmy Carter) على متابعة خطط العراق النووية والمناقشات مع الجانب الايطالي من اجل تزويد العراق بمفاعل يعمل بالماء الثقيل، وخلال لقاء جمع بين السفير الاميركي في فرنسا وخبراء نوويين فرنسيين في ١٦ ايار ١٩٨٠، الذين اعربوا عن قلقهم بشان التفاهمات النووية الايطالية العراقية واشاروا بان الايطاليين يحاولون تطوير سوق للمبيعات العسكرية المهمة والمربحة، فيما علق السفير الاميركي بخصوص المخاوف الفرنسية من التعاون النووي الايطالي بأنه لا يتعلق بدواعي الانتشار النووي بقدر ما يتعلق بفقدان وخسارة مبيعات مفاعلات الطاقة النووية الفرنسية للعراق[٤]، وبخصوص التعاون الفرنسي مع العراق فقد افادت تقارير صحفية بعقد صفقة نووية فرنسية مع العراق لتزويده باليورانيوم من فرنسا، مما جعل من السفير الاسرائيلي في واشنطن افرايم ايفرون(Ephrai Evron)، يطالب من الادارة الاميركية التدخل لمنع اتمام هذه الصفقة، فرد عليه وكيل وزير الخارجية الاميركي هارولد سوندرز(Harold Saunders)، قائلاً : ((اننا نتابع بقلق شديد تزويد العراق بالمواد النووية، ونحن على اتصال مع الاطراف المعنية بهذا الشأن، وسوف ننظر الى المسالة بمزيد من التفصيل ونبلغ الحكومة الإسرائيلية باخر التطورات))[٥] .

بينما كانت الادارة الاميركية تنسق العمل مع الفرنسيين والايطاليين للحد من معاملاتهم النووية مع العراقيين، كانت الحكومة الاسرائيلية تراقب عن كثب برنامج بغداد النووي وبشكل خاص المساعدة الفرنسية والايطالية، وبالذات رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Menachem Begin)، الذي ابدى قلقه بشكل خاص عندما ناقش ذلك في ١٩ تموز ١٩٨٠ مع السفير الاميركي في تل ابيب ساموئيل لويس (Samuel Lewis)، اذ اعرب بيغن عن مخاوفه بشأن كميات اليورانيوم عالي التخصيب الذي كانت فرنسا توفره كوقود لمفاعل اوزيراك، اذ اعتبره كافياً لإنتاج الاسلحة النووية التي يمكن اسقاطها على اسرائيل باستخدام قاذفات بليندر متوسطة المدى التي قدمتها موسكو لحكومة بغداد، كما اوضح بيغن حالة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الذعر التي تعيشها تل ابيب تجاه المسالة النووية العراقية، واشار الى ان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتفتيش الفرنسي للمنشآت العراقية، ليست كافية لان الإسرائيليين لا يثقون بأية ترتيبات من هذا القبيل، لاعتقادهم بإمكان فرنسا غض البصر عن تحويل المواد النووية للأغراض العسكرية وليس من الصعب خداع مفتشي الوكالة الدولية للحد من نشاط بغداد النووي. ولذلك حذر ساموبل لويس الرئيس الاميركي جيمي كارتر ووزير خارجيته ادموند موسكي (Edmund Muskie)، بان على فرنسا ان تغيير سياستها النووية تجاه العراق، لان اسرائيل قد تتخذ اجراءات احادية الجانب لمنع العراقيين من امتلاك سلاحهم النووي، وقد تشمل هذه الاجراءات ترتيبات سرية لضربات استباقية بالأسلحة التقليدية بغض النظر عن عواقب هذا العمل[٦]، فيما اكد تقرير وكالة المخابرات المركزية الصادر في الشهر نفسه، بخصوص النشاط النووي العراقي والرد الاسرائيلي المتوقع ضده، بأن تل ابيب تخطط لهجوم استباقي لتدمير المنشآت النووية العراقية[٧] .

وسواء كان لدى المسؤولين او العلماء العراقيين طموحات تتعلق بإنتاج الاسلحة النووية ام لا، فأن مسؤولي وزارة الخارجية الاميركية كانوا قلقين خلال عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠، من ان التعاملات النووية الفرنسية والايطالية مع الجانب العراقي يمكنها ان تساعد حكومة بغداد في تطوير طرق وسائل انتاج المواد الانشطارية، وبعد ايام قليلة من تحذيرات السفير الاميركي في اسرائيل من نتائج السياسة الفرنسية والانتقادات الموجهة اليها ومخاوف تل ابيب من افاق التعاون الفرنسي العراقي النووي، تلقت الادارة الاميركية في واشنطن من سفارتها في باريس معلومات تفصيلية حول طبيعة التعاملات النووية الفرنسية مع العراق، واتخاذها قرارات حساسة بخصوص منع انتشار الاسلحة النووية، ومنها اعترافها بشحن اليورانيوم عالي التخصيب الى العراق وبيعها مفاعل نووي، لكن المسؤولون الفرنسيين زودوا واشنطن بمعلومات سرية حول اجراءات تقنية فعالة ومن دون علم العراقيين بها من شأنها ان تعقد اية جهود لاستخدام المفاعل واليورانيوم المخصب لأغراض التصنيع العسكري، وهي تعريض اليورانيوم عالي التخصيب للإشعاع مسبقاً قبل شحنه الى بغداد مما جعله غير قابل للتحويل مرة اخرى، فضلاً عن العديد من هذه الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها فرنسا لضمان منع اي تحول مفاجئ في برنامج العراق النووي للأغراض العسكرية[٨] .

وقد نتج عن التعاون النووي الايطالي مع العراق اكثر قلقاً وتخوفاً لدى الادارة الاميركية من التعاون الفرنسي، اذ اعتقدت ادارة كارتر ان ايطاليا قطعت شوطاً طويلاً في توفير التكنولوجيا التي يمكن ان تساعد العراق في انتاج البلوتونيوم لبرنامجه النووي، ولذلك عملت الدبلوماسية النووية ببطء ووجدت واشنطن صعوبة في الحصول على اجابات من المسؤولين الايطاليين حول طبيعة تعاملاتهم مع العراق، فعلى الرغم من تأكيد رئيس الوزراء الايطالي فرانشيسكو موريزيا كوسيغا(Francesco Maurizia Cossiga) في ١٤ اب ١٩٨٠ التزام حكومته بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تجاه إدارة جيمي كارتر، وانه لن يكون هنالك اي نقل للتكنولوجيا الحساسة للعراق، لكن واشنطن لم تكن مطمئنة لهذه التأكيدات، وطلبت من ايطاليا تفاصيل التعاملات الايطالية العراقية على وجه السرعة، وعدت وزارة الخارجية الاميركية التأخر في الاجابة عنها من شأنها ان تؤكد المخاوف المتزايدة من طبيعة هذه التعاملات، وبالتالي يمكن ان يكون لها أثر سلبي على موافقة الكونغرس الاميركي من التعاون النووي الاميركي الايطالي وتعيقه، ومن ابرز المعلومات التي كانت الادارة الاميركية تسعى للحصول عليها، عما اذا كان قد تم انشاء (الة تفكيك وتقطيع عنصر الوقود) في ايطاليا وشحنها للعراق، اذ كانت هذه التكنولوجيا ذات صلة مباشرة بإعادة معالجة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الوقود المستهلك لإنتاج البلوتونيوم الداخل في صنع السلاح النووي، ولربما هذه الالة اعدت للتركيب في (منشأة اختبار الهندسة الكيميائية) في العراق[٩] .

وبما ان البرنامج النووي العراقي خاضع لنظام الضمانات من عدم تحويله للأغراض العسكرية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، احتاجت الوكالة الى المزيد من البيانات حول البرنامج العراقي حتى يتمكن موظفوها من تصميم الضمانات المناسبة لمنشأته، وكانت المعلومات التي تملكها الوكالة غير كافية، بما في ذلك اوجه الاختلاف والتشابه بين البرنامجين العراقي والفرنسي، وغيرها من التفاصيل التي احتاجتها الوكالة لوضع الضمانات المناسبة، كما شككت واشنطن بقدرة الوكالة وقلة خبرتها بوضع الضمانات المناسبة لمفاعل بغداد، فطلبت ادارة كارتر من الحكومة الفرنسية التزام المصداقية ودقة المعلومات وصحتها التي تكشفها للوكالة عن البرنامج العراقي، لرغبة واشنطن بوضع التطبيق الامثل والاكثر فعالية لضمانات الوكالة الدولية على مفاعل اوزيراك، وشملت المعلومات ذات الصلة بالبرنامج النووي العراقي قضايا تقنية للغاية بشأن قدرات المفاعل، منها مستويات الطاقة، والمفاعلات الداخلية، وادارة الوقود، وهل بإمكان الوكالة الدولية تركيب كاميرات مراقبة لضمان مراقبة الوقود المستهلك في احواض المفاعل وعدم اعادة تصنيعه للأغراض العسكرية[١٠] .

يتضح من الاستفسارات التي طالبت ادارة الرئيس كارتر الافصاح عنها بشأن البرنامج النووي العراقي هي مراقبة كل صغيرة وكبيرة داخل البرنامج، فيما لو رغبت حكومة بغداد تحويله للأغراض العسكرية، ليسهل التعامل مع البرنامج وتدميره ان اقتضت طبيعة الامور والحد من تطلعات العراقيين ورغبتهم في امتلاك البرنامج العسكري .

وقد تأكدت المخاوف الاميركية بشأن التحول العسكري للبرنامج النووي العراقي، ففي ١١ تشرين الاول ١٩٨٠ سيطرت عناصر الجيش العراقي على مجمع التويثة النووي، مما اثار الرغبة والفضول لدى واشنطن في معرفة اخر المستجدات بهذا الخصوص، فطلبت من فرنسا تزويدها بأوضاع رعاياها الفرنسيين العاملين في المجمع ما اذا تمت مغادرتهم او بقاءهم، كما طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية معرفة نواياها والخطوات في ظل هذه التطورات[١١]، وبعد ثلاثة ايام من الحادث التقى ممثل واشنطن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية روجر كيرك(Roger Kirk)، برئيس العلاقات الخارجية في الوكالة ديفيد فيشر(David Fischer) في فيينا، واخبره قائلاً : ان الوكالة ليس لديها ((خطط خاصة)) للتويثة، كما ان الوكالة في صدد دراسة ايقاف شحن الوقود النووي من فرنسا الى بغداد، بسبب توقف عمليات التفتيش منذ حزيران الفائت، عندما لاحظ مفتشو الوكالة الاختام على امدادات الوقود الفرنسي، فضلاً عن توقف مفاوضات الوكالة مع بغداد حول مرفقات المنشأة الخاصة بالمفاعلات ومنطقة التخزين في التويثة، فيما كانت تضم المنشأة وثائق مهمة وحساسة للغاية تتعلق بالضمانات لكل منشأة من منشآت البرنامج العراقي، بما فيها احكام الكاميرات والاختام والبيانات التي يتم تسجيلها والابلاغ عنها من قبل المنشأة، والانشطة المحددة للتفتيش، وتقدير عدد ايام التفتيش التي توقعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنة[١٢] .

كما احدثت تحركات عناصر الجيش العراقي وخطورتها ردة فعل لدى واشنطن، فبعد ان قدمت روما معلومات تفصيلية ومهمة حول تعاونها النووي مع العراق، وبعدما اعادت تأكيد مواصلة التزامها بتعهداتها التي قدمتها في اب الماضي، وفي ضوء التطورات الاخيرة حثت ادارة الرئيس كارتر حكومة روما، الحد من تعاونها مع بغداد وايقاف اي عمليات نقل اضافية للمساعدة التي يمكن ان تسهم بشكل كبير في قدرة العراقيين على امتلاك الاسلحة النووية، فضلاً عن المزيد من الوفاء بتعهداتها بمنع انتشار الاسلحة النووية، وتقديم تفاصيل التعاون النووي الايطالي العراقي، ولا تدخل في التزامات جديدة او تشارك في تعاون نووي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بموجب الترتيبات القائمة مع العراق بطرق تضر بوسائل منع انتشار الاسلحة النووية ومصالح الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، ولتحقيق ذلك الهدف سعت الادارة الاميركية الى المزيد من النقاشات مع الخبراء الايطاليين، عندما قدمت خطة بشأن التعاون النووي بين ايطاليا والعراق في ١ تشرين الثاني ١٩٨٠، تمت فيها مناقشة جملة من النقاط الاساسية والمسائل الحساسة المطلوب ايضاحها للجانب الاميركي، وهي عدم القيام بأية عمليات نقل او تدريب او مساعدة اخرى من شانها ان تساعد العراقيون في تحديث وتطوير منشآت البرنامج النووي، وعدم مساعدة العراق في الكيمياء الاشعاعية المرتبطة بإعادة المعالجة التي تعمل على فصل كميات من البلوتونيوم المستخدم في تصنيع الاسلحة النووية، وايقاف توريد مفاعل سيرين الى بغداد الذي كانت ايطاليا تعتزم ارساله الى العراق، وعدم تقديم اية تعهدات لتوريد مفاعلات تعمل باليورانيوم الطبيعي، وكذلك ايقاف تدريب العراقيين العامليين على اعادة المعالجة في المنشآت الايطالية وبالأخص في هذه المرحلة لأنه يسهم في توفير مجموعة من الخبراء العراقيين كون حكومة بغداد تسعى الى مزيد من الجهود لاكتساب قدرات المعالجة التي تدخل في الاستخدام العسكري، وكانت واشنطن تأمل في الحصول على التزام سياسي قاطع من روما بمواصلة هذا الحوار على مستوى العمل بهدف تقليل التعاون الايطالي تجاه العراق وخصوصاً في مجمع التويثة لإيقاف اعادة معالجة اليورانيوم، وان اتضح العكس من ذلك بشأن اعادة المعالجة من شأنه ان يثير مشاكل سياسية وقانونية مع واشنطن، مقابل ذلك اكدت الادارة الاميركية وقوفها مع حكومة روما ودعمها في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعم جهودها في تامين امدادات نفطية بديلة عن امدادات النفط العراقي في حال رفضت حكومة بغداد استئناف صادرات النفط لإيطاليا[١٣].

بعد انتخاب الرئيس الاميركي الجديد رونالد ريغان (Ronald Reagan) في تشرين الثاني ١٩٨٠، دعا الفريق المسؤول عن السياسة النووية وبالتحديد الحد من التسلح النووي، التخلي عن سياسات كارتر المنتهية ولايته بشان منع انتشار الاسلحة النووية، اما بالنسبة للعلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي عنصر حيوي يجب توظيفه لتحقيق اهداف سياسة واشنطن الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية، واوصى الفريق بان يتم تعزيز الوكالة الدولية وزيادة دعمها بشكل اوسع من خلال الانفاق المالي وتقديم المشورة الفنية والقوى العاملة، وذلك لتوسيع نفوذ واشنطن داخل الوكالة وتمرير مشاريع معاهدات حظر انتشار الاسلحة النووية[١٤].

وفي مراجعة دورية من قبل وكالة المخابرات المركزية والوكالات المعنية بالانتشار النووي لأخر التطورات في منطقة الشرق الاوسط عموماً وفي العراق خصوصاً، فقد حذرت من تداعيات الانتشار النووي الذي من شانه ان يضر بمصالح واشنطن في المنطقة، وافادت الوكالة في تقريرها الصادر في ١٧ كانون الاول ١٩٨١، بان العراقيين متورطون بشكل اساسي في محاولات الحصول على معدن البلوتونيوم بطريقة غير مشروعة، واشار التقرير الى ان جهودهم توصلت لتحويل ما يقرب من ١،٥ كيلو غرام من البلوتونيوم من منشأة ايطالية، وان اجهزتهم الاستخبارية اشتركت في التحقق من امدادات اليورانيوم المخصب[١٥].

وبالتالي فان هذه المعلومات سلطت المزيد من الضوء على تصميم العراق وسعيه بقوة للحصول على ترسانته النووية الخاصة، ومن المرجح ان يؤدي علم الاسرائيليين بالجهود العراقية للحصول على البلوتونيوم سراً الى زيادة مخاوفهم بخصوص التهديد النووي العراقي لأمن اسرائيل، وهذا بدوره يمكن ان يغير مفهوم الخطر الذي يعلقونه على نوع العمل الوقائي ضد البرنامج النووي العراقي[١٦]. وعلى الجانب الاخر تمت بناء حواجز ترابية ضخمة حول مركز الابحاث النووية في التويثة لتعزيز دفاعاته وحمايته

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

من الهجمات الجوية، اذ تعرض المفاعل النووي العراقي الى هجوم جوي سابق في ٣٠ ايلول ١٩٨٠ نفذته طائرات فانتوم الايرانية، وتسبب هذا الهجوم بأضرار طفيفة لم تأثر على انشطة المركز وعمله بشكل كبير[١٧] .

ثانياً : الموقف الاميركي من عملية (اوبرا) وتداعياتها ٧ حزيران ١٩٨١

اقلعت ١٤ مقاتلة اميركية الصنع من طراز (F١٥) و(F١٦) تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي من قاعدة عتصيون الجوية بالنقب في ٧ حزيران ١٩٨١، مخترقة الاجواء الاردنية والسعودية وصولاً للأجواء العراقية وتحديداً باتجاه موقع التويثة النووي، الواقع على بعد ١٠ كم جنوب غرب بغداد، وبينما كان المسؤولون الاسرائيليين يتابعون العملية من القدس، القى ثمانية من الطيارين عشرات القنابل التي تزن ٢٠٠٠ رطل على المفاعل وتم تدمير البرنامج النووي العراقي بالكامل، وقتل عشرة جنود عراقيين ومهندس فرنسي خلال الغارة التي اطلق عليها الاسرائيليون عملية اوبرا (Operation Opera)[١٨]، وبعد الغارة بساعات تلقى السفير الاميركي في تل ابيب صموئيل لويس، مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، طلب فيها نقل نص الرسالة التالية الى الرئيس الاميركي رونالد ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيج (Alexander Haig)، ((نفذت قواتنا الجوية اليوم غارة ناجحة ضد المفاعل النووي العراقي قرب بغداد، وبحسب تقارير طيارينا فقد تم تدمير الهدف بالكامل وعادت جميع الطائرات بسلام))[١٩] .

وصادف يوم وقوع الغارة الاسرائيلية ان ناقشت اللجنة العليا المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتشار النووي، مجموعة من المقترحات وعلى ضوئها اقرت المبادئ لعدم الانتشار النووي، واوصت اللجنة الادارة الاميركية الجديدة زيادة جهودها لمنع انتشار التسلح النووي واعتباره هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية وهدف حيوي للأمن الاميركي والدولي، كما دعت دعم بعض عناصر سياسة الادارة السابقة، التي تشمل الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار النووي، والوكالة للطاقة الذرية بما في ذلك تطبيق نظام ضمانات فعالة، اما فيما يخص الدول التي لديها الدوافع لامتلاك الاسلحة النووية فان على الادارة الاميركية بذل الجهود المناسبة والتعاون مع دول اخرى لإيقاف مثل هذه النوايا واعاقة تلك القدرات[٢٠] .

ويتضح من ذلك بان واشنطن لا يمكنها ان تسمح بزيادة عدد الدول المسلحة نووياً مهما كان وان وجدت بعض الدول التي لديها الرغبة والدوافع فانه سوف يتم تنسيق الجهود والعمل مع الدول الحليفة لواشنطن لإجهاض هكذا مساعي .

تفاجأت ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان بوقوع الغارة الاسرائيلية، فكانت السفارة الاميركية في الرياض هي اول من طالبت وزارة الخارجية الاميركية بتفاصيل ومعلومات العملية وكيفية التعامل مع الموقف العربي، بعدما اتصل السكرتير الخاص لولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز يوم ٧ حزيران ١٩٨١، بالسفير الاميركي الجديد روبرت نيومان (Robert Neumann)، وابلغه عن قيام الطائرات الاسرائيلية بالتحليق عبر الاجواء السعودية وعرفت نفسها زوراً على انها اردنية وهي في طريقها لقصف المفاعل العراقي، كما توقع ولي العهد تدخلاً سريعاً من واشنطن لتدارك تطور الاحداث، ووصفت الرياض الهجوم بانه اهانة لها ولواشنطن، لأنه من اخطر المواقف التي واجهتها المملكة العربية السعودية على الاطلاق اذ وضعها في موقف محرج تجاه العرب، وان المملكة بانتظار رد الفعل الاميركي قبل ان تتخذ اي موقف[٢١]، ثم توالت ردود الافعال العربية بشأن الغارة الاسرائيلية، فقد صرح نائب الرئيس المصري حسني مبارك قائلاً : ((ان الهجوم سيخلق المشاكل لكل من مصر والولايات المتحدة الاميركية تجاه العالم العربي في وقت نحاول فيه بناء جسور الثقة، ومن المؤكد ان الاتحاد السوفيتي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

سيستخدم الهجوم ضدنا، كما اشار الى ان العمل غير متوازن))، اما موقف حكومة بغداد لم يعلن بشكل رسمي، ولم تعلم بتفاصيله واشنطن حسبما افاد ممثل المصالح الاميركية في بغداد وليام ايغلتون(William Eagleton) من خلال اجتماعه بمسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية العراقية وجرى اللقاء من دون ذكر الهجوم الاسرائيلي، كما اشار ان القيادة العليا في بغداد ايقنت بأن الجهة المسؤولة عن تدمير المفاعل هي اسرائيل، وافاد ايغلتون بان السفارة الاميركية بانتظار رد الفعل العراقي وان واشنطن ستحصل على قدر كبير من الاتهامات بسبب الحادثة، واكد ايغلتون لوزارة الخارجية الاميركية بوجوب بذل المزيد من الجهود لفصل الادارة الاميركية عن هذا العمل الاسرائيلي. ومن جهة اخرى حاولت تل ابيب الضغط على السفير الاميركي لويس صامويل من اجل معرفة الرد الاميركي حول الهجوم، وانتظرت الحكومة الاسرائيلية الموقف الاميركي قبل الادلاء باي تصريح، وافاد لويس ان مناحيم بيغن بصدد ارسال رسالة الى الرئيس ريغان لإيضاح اسباب العملية ومبرراتها[٢٢] .

واجهت ادارة الرئيس ريغان مشكلة كبيرة في الموقف العام بعدما تفأجات بوقوع الغارة الاسرائيلية وتوقيتها لذلك عملت على ترتيب اوراقها السياسية لمواجهة تداعيات الهجوم، فكان تحركها الاول نحو تل ابيب بأن وجهت سفيرها صامويل لويس في ٨ حزيران ١٩٨١ للاتصال بمناحيم بيغن او نائب وزير دفاعه على وجه السرعة للحصول على تفاصيل ومبررات القصف الاسرائيلي، كما طلبت تزويد المعلومات من الاسرائيليين حول مدى الضرر الذي احدثه القصف والمنشآت التي تعرضت للقصف، والعواقب الخطيرة المحتملة بما في ذلك الاشعاع، وما هو دليل اسرائيل على ان النشاط المتعلق بالأسلحة كان قيد التنفيذ من قبل الحكومة العراقية، وماهي خطة اسرائيل بخصوص الاسئلة المتعلقة باستخدام الطائرات والذخيرة التي وفرتها واشنطن[٢٣]، ولذلك قدمت اسرائيل حججها بشأن الهجوم وارسلت برقية الى واشنطن في اليوم نفسه، جاء فيها : ((بأن مفاعل اوزيراك قد صمم لكي يمنح العراق القدرة على انتاج الاسلحة النووية، وقبل ان يشكل المفاعل خطراً قاتلاً على شعب اسرائيل، دمرته حكومة اسرائيل تجنباً لانتشار الحطام الاشعاعي القاتل في المنطقة، فضلاً عن ذلك ان الغارة وقعت يوم الاحد المصادف عطلة لتجنب الحاق الاذى بالخبراء الاجانب العاملين في الموقع على الرغم من مقتل فرنسي واحد، كما دعت دولتين اوربيتين لم تسميهم، وهي اشارة لفرنسا وايطاليا، الكف عن مساعدتهما المرعبة وغير الانسانية لـ " الطاغية العراقي"))[٢٤] .

جاءت الخطوة الثانية من واشنطن باتجاه بعثاتها في منطقة الشرق الاوسط تدعوها لأخذ الحيطة والحذر خوفاً من انتقام عربي رداً على وقوع الغارة، اذ افادت برقية وزارة الخارجية الاميركية في اليوم التالي لوقوع الهجوم، ابلغتنا الحكومة الاسرائيلية بانها اتخذت الاجراءات العسكرية لتدمير منشآت العراق النووية في التويثة، وان ادارة الرئيس ريغان لم تتلق اي اشعار مسبق بذلك فضلاً عن عدم معرفتها المسبقة بالخطط والنوايا الاسرائيلية، وان انباء حدوث الغارة لن تكن معروفة على نطاق واسع في وسائل الاعلام، اذ ينبغي اعداد ارشادات عامة للصحافة والاعلام، وعدم ابلاغ السلطات المحلية بتفاصيل هذه الرسالة، لكن ينبغي اتخاذ التدابير الامنية المناسبة بمجرد اعلان وقوع الغارة بشكل رسمي[٢٥]، فيما علق السفير الاميركي في السعودية روبرت نيومان، ((بان التوجيهات الخاصة التي قدمتها واشنطن للتعامل مع تداعيات تدمير اسرائيل للمفاعل النووي العراقي لم تكن قوية بما فيه الكفاية، بالنظر الى الدلالات العاطفية العالية للحوادث المتعلقة بالطاقة النووية وخاصة منها الاعمال العدائية، كما ذكر ان مرور المقاتلات الاسرائيلية عبر الاجواء السعودية سينظر اليه السعوديون على انه عمل من اعمال الحرب، ومن المرجح ان يربطوا ذلك بالطلعات الاسرائيلية السابقة على اراضيهم وان يستنتجوا من ذلك ان اسرائيل تجاهلت

تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

سيادة المملكة العربية السعودية، خصوصاً بعد تصريحات مناحيم بيغن بان اسرائيل في تحالف فعلي مع واشنطن، فبعد ذلك من المؤكد ان ولي العهد السعودي الامير فهد يشكك في جدية واشنطن في الدفاع عن امن السعودية ولا يمكن الاعتماد عليها في ذلك))، وللحفاظ على مصداقية الولايات المتحدة الاميركية، دعا نيومان الى اتخاذ موقف اميركي اقوى تطمئن من خلاله السعودية والحكومات الصديقة لواشنطن[٢٦]، مثلما طالبت سفارة الولايات المتحدة الاميركية في عمان برد اقوى على الهجوم من تلك التي قدمتها واشنطن لبعثاتها[٢٧] .

انتظرت ادارة ريغان موقف حكومة بغداد من العملية الاسرائيلية لكن من دون رد رسمي حول ذلك، ففي ٨ حزيران ١٩٨١ افاد مسؤول قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة الاميركية في بغداد ايغلتون، بأن وسائل الاعلام العراقية الرسمية لم تذكر الضربة ضد منشآت بغداد النووية سوى الشائعات عن الهجوم الاسرائيلي بين العراقيين، كما ان بعثته اتخذت الاحتياطات الامنية المناسبة تحسباً لأي طارئ[٢٨]، وذكر ايغلتون بانه لا يوجد اي رد فعل عراقي رسمي واضح على الرغم من سماع الانفجارات التي رافقت الهجوم، وتوقع ايغلتون بأن القادة العراقيين سيحملون الادارة الاميركية عواقب القصف الاسرائيلي بسبب الدعم المستمر لها، اذ استخدمت تل ابيب طائرات مقاتلة واسلحة اميركية حديثة الصنع، كما اشار ايغلتون الى ان العراقيين سيتهمون الادارة الاميركية بانها هي من شجعت على الهجوم و اذعنت له، كما اوصى ادارة الرئيس ريغان بان تنأى بنفسها عن العمل الاسرائيلي من اجل امن مهمته وامن الاميركيين في المنطقة، فعلى الرغم من ان قسم رعاية المصالح الاميركية في بغداد نفذ اجراءات امنية كما هو مطلوب الا انه توقع بعدم استهدافه على المدى القريب[٢٩]، وفي رد فعل اولي رسمي من جانب الحكومة العراقية بعد مرور اربعة وعشرين ساعة على عملية (اوبرا)، اتصل وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي بوليام ايغلتون، وابلغه بأن العراق يشتبه بقيام اسرائيل بالهجوم على مفاعل التويثة، واشار الى ان العراق ليس له حدود مشتركة مع اسرائيل ولم تكن هناك حرباً قتالية بين البلدين ومع ذلك تعرضت الاراضي العراقية للقصف من الطيران الاسرائيلي، على الرغم من ان العراق ملتزم بتنفيذ بنود معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وصرح حمادي ان ايغلتون هو اول ممثل اجنبي اتصل به منذ وقوع العملية الاسرائيلية، واشاد بموقف الولايات المتحدة الاميركية العلني الذي حافظت فيه على الدفاع عن السلام والعدالة، وشاركت في جهد مستمر لتحسين العلاقات مع العراق، وزعم ان ادارة الرئيس ريغان كان بإمكانها منع الهجوم بسبب علاقتها الخاصة مع اسرائيل، وفي معرض الاجابة اكد ايغلتون بان ادارة الرئيس ريغان لم تكن على علم مسبق بالغارة، واضاف حمادي بان العراق سيدعو الى اجتماع طارئ لمجلس الامن الدولي واعرب عن امله في الحصول على دعم اميركي[٣٠] .

وفي اثناء التحضير والاعداد لاتخاذ موقف محدد من قبل ادارة ريغان تجاه العملية الاسرائيلية التي اضرت بمصالح الولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط وجهودها الدبلوماسية، وبدورها كوسيط لعملية السلام العربي الاسرائيلي، وعقدت البحث عن استراتيجية متماسكة لحماية الخليج العربي من التدخل السوفيتي، فهي منحت الدعم لمزيد من الدعاية السوفيتية في المنطقة، كما عززت دور العرب الاكثر تطرفاً وساهمت بتوتر العلاقات بين واشنطن وشركائها من العرب المعتدلين، فقد صرح بذلك وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيج، صاحب العلاقات الوثيقة مع الدبلوماسيين الاسرائيليين، للسفير الاسرائيلي في واشنطن من خلال مكالمة هاتفية في ٩ حزيران ١٩٨١، قائلاً : ان تصرف اسرائيل في بغداد تسبب بتعقيد خطير للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، مؤكداً ان الرئيس رونالد ريغان يشاطره الرأي في ذلك[٣١]، اذ سمح التقاطع بين ادارتي الرئيس كارتر والرئيس ريغان بعدم علم الاخير

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بتحضيرات تل ابيب ونيتها بمهاجمة المفاعل العراقي، بتوجيه الضربة في وقت حساس جداً بالنسبة لإدارة ريغان الجديدة، فعلى ضوء ذلك اتهم المجتمع الدولي ادارة ريغان بالتواطؤ مع الحكومة الاسرائيلية والسماح لها بتدمير منشآت البرنامج العراقي، فقد اوضح ذلك صامويل لويس في برقية الى وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيج في ٩ حزيران ١٩٨١، بأنه ابلغ ادارة الرئيس كارتر بأن الاسرائيليين يخططون لضرب المفاعل النووي العراقي، واتضح ذلك من خلال ما يقرب من عام على المفاوضات رفيعة المستوى مع الاسرائيليين، فقد كتب لويس ان هذه المفاوضات لم تترك ادنى شك بأن القوات الاسرائيلية ستدمر المفاعل العراقي قبل تشغيله، كما اوضح لويس بما جرى في ١٥ كانون الاول ١٩٨١، اي بعد ثلاثة اسابيع من انتخاب ريغان، فقد تلقى تفويضاً من مساعد وزير الخارجية السابق توماس بيكرينغ(Thomas Pickering)، لمقابلة بيغن وحثه على ضبط النفس وعدم التصرف من دون اذن مسبق من واشنطن، وبعد ذلك اشار لويس الى ان القيادة العسكرية الاسرائيلية كانت تضغط بشدة من اجل القيام بعمل عسكري تجاه البرنامج العراقي، وكتب بذلك ان من الضروري اجراء حوار صريح مع بيغن في مرحلة ما وينبغي اطلاع الادارة الجديدة بما جرى بعناية، فاتصل لويس شخصياً بالفريق المكلف بإعداد السياسة الخارجية لمنع انتشار الاسلحة النووية في ادارة ريغان لتحذيرها من المخاطر المحتملة، لكن تحذيرات لويس وتقاريره سقطت على اذان صماء، كما عبر عن ذلك لويس ((بأن التغيير في الادارات احدث فجوة في ذاكرتنا المؤسسية))، فضلاً عن اختيار ريغان لوزير خارجيته الكسندر هيج مما سبب عزل واستبدال العديد من موظفي الوكالات والدوائر المعنية ووزارة الخارجية، ونتيجة لذلك تأخرت المشاورات مع الاسرائيليين، فشعر بيغن في شتاء ١٩٨١ انه يتمتع بالتعاطف الطبيعي للإدارة الجديدة، كما فسر صمت واشنطن تجاه خطط تل ابيب على انه موافقة ضمنية بقصف مفاعل اوزيراك، فلو تمت الاستجابة لتحذيرات لويس لربما سمحت لصانعي السياسة الاميركيين من اقناع تل ابيب بالتخلي عن قصف المنشأة النووية العراقية او على اقل تقدير اجلت توقيت العملية الاسرائيلية للحد من تداعياتها السياسية على الولايات المتحدة الاميركية[٣٢] .

ادانت الخارجية الاميركية الغارة الاسرائيلية، في ٩ حزيران ١٩٨١ اي بعد مضي يومين على وقوع العملية ضد المنشآت النووية العراقية واعتبرتها مزعزعة لأمن واستقرار المنطقة، وبذلك انتهكت تل ابيب قانون الولايات المتحدة الاميركية الذي يمنع من استخدام اسلحتها مالم يكن دفاعاً عن النفس، وكان الهدف من هذا الموقف تجاه اسرائيل هو تهدئة الاوضاع التي تفاقمت امام ادارة الرئيس ريغان، فقد طالب مجلسي الشيوخ والنواب الاميركي باتخاذ موقف صارم وشديد اللهجة لإدانة العمل الاسرائيلي، فضلاً عن ممارسة السعوديين ودول عربية عدة ضغطاً كبيراً على واشنطن، اضف الى ذلك التعبير عن المخاوف والاحتجاجات المتصاعدة في جميع انحاء العالم، وفي ظل هذا الوضع المتأزم شعر صانعي السياسة الاميركية بأن عليهم اصدار اعلان من شأنه ان يخفف من حدة الانتقادات على الصعيدين المحلي والدولي، الا ان الحكومة الاسرائيلية استأت من الموقف الاميركي وعبرت عن غضبها وسخطها من هذا الموقف واعتبرته غير عادل، حتى اعتقدت بان واشنطن لا يمكنها التغاضي عن هذا الاجراء الاسرائيلي المتسرع[٣٣] .

احدث هذا الموقف انقساماً حاداً داخل اروقة الادارة الاميركية في اختيار العقاب المناسب لإسرائيل من عدمه، ففي اليوم نفسه من قرار الادانة طالب عضو مجلس الامن القومي الاميركي دوغلاس فيث(Douglas Feith)، بعدم توجيه توبيخ للحكومة الاسرائيلية على عمليتها مالم يتم توجيه ادانة مماثلة للعراق، لرفضه الوفاء بالتزاماته الدولية بإحلال السلام مع اسرائيل وفقاً لقرارات مجلس الامن الدولي، بل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كان هدفه المعلن والرسمي هو تدمير الدولة اليهودية، فلذلك نظر الاسرائيليون للمشروع النووي العراقي على انه تهديد مميت وان تدميره هو دفاع عن النفس[٣٤]، كما اوضح ريموند تانتر (Raymond Tanter)، بوجود خيارين لمعاقبة اسرائيل على فعلتها، وهما اما الانضمام الى جهود عزل اسرائيل التي تقلل من قدرتها الرادعة مما يزيد فرص الانتهاكات العربية التي قد تؤدي للحرب، او تقديم الدعم الكامل لها مما يسبب عزلة الولايات المتحدة الاميركية عن المجتمع الدولي، ونتيجة لذلك اوصى ريموند تانتر الادارة بتجنب كلا المسارين واختيار مسار الحل الوسط الذي من شأنه ان يبعد واشنطن عن تداعيات القصف الاسرائيلي وتجنب الاجراءات المتطرفة لمعاقبة اسرائيل، ليشمل هذا المسار عدد من الاجراءات السياسية وهي كالاتي[٣٥] :

١- توجيه رسالة خاصة الى بيغن من رونالد ريغان تنتقد الغارة بشدة في الوقت نفسه ابلاغه بتعاطفه مع المشكلة العراقية التي واجهت تل ابيب .
٢- ارسال رسالة خاصة من الكسندر هيج الى وزير الخارجية العراقي تنأى بواشنطن عن الغارة لكنها تشير الى ضرورة مشاركة العراق في عملية السلام مع اسرائيل .
٣- اعلان بيان من البيت الابيض ينتقد فيه الضربة الجوية الاسرائيلية لكنه يوازن مع انتقاد العراق لعدم صنعه السلام مع تل ابيب، مع عدم الاشارة في البيان بان اسرائيل انتهكت قانوناً اميركياً يحضر استخدام الاسلحة الاميركية لغير الاغراض الدفاعية .
٤- التهديد باستخدام الفيتو ضد اي قرار اممي غير متوازن بين ادانة اسرائيل واحجام العراق عن احلال السلام .

وتبنى وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر (Caspar Weinberger)، موقفاً متشدداً ومناهضاً لإدانة اسرائيل، من خلال ورقة اعدها وقدمها البنتاغون لمناقشة قصف المفاعل العراقي في اجتماع مجلس الامن القومي، تضمنت الورقة النقاط الاتية[٣٦] :

١- قطع المساعدات الاقتصادية لإسرائيل .
٢- وقف بيع المساعدات العسكرية لإسرائيل .
٣- ادانة اسرائيل في الامم المتحدة .
٤- ادانة افعال القوات الجوية الاسرائيلية التي اضرت بمصالح الولايات المتحدة الاميركية وساعدت الاتحاد السوفيتي في تحسين مكانته في منطقة الشرق الاوسط .
٥- دعوة اسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والالتزام بتنفيذها .
٦- المطالبة بإشراف دولي واممي على مفاعل ديمونا وفتح ابوابه للتفتيش .
٧- تعويض العراق عن الاضرار التي حصلت بفعل الغارة الاسرائيلية .

وخلال اجتماع مجلس الامن القومي الذي عقد في ١٠ حزيران ١٩٨١، بحضور رونالد ريغان، ووزيري الخارجية والدفاع، ومستشار الامن القومي ريتشارد الين (Richard Allen)، طرحت ورقة البنتاغون بدعم من كاسبر، الا ان هذه المقترحات عارضها الكسندر هيج وايده الين في هذه الخطوة واعتبرها اهانة لإسرائيل لا يجب القبول بها، على الرغم من اقرارها بأغلبية الحاضرين في الاجتماع، فقد ابلغ الكسندر سفير اسرائيل في واشنطن افرايم ايفرون (Ephraim Evron)، بأن ريغان اتخذ قراراته تحت ضغط كاسبر والدول العربية واتصالات السادات شخصياً وتأثيرها على مجلس الامن القومي، واعتبر ايفرون ان مسار العمل هذا قاسياً وضاراً وغير عادل ومشجع لكل اعداء تل ابيب[٣٧] .

ISSN-2536-0027

وبما ان الحكومة الاسرائيلية انتهكت قانون مراقبة تصدير المبيعات العسكرية الاميركية باستخدامها للطائرات الاميركية للأغراض الهجومية وليس الدفاعية في قصف المفاعل العراقي، الذي نص على قطع وايقاف المبيعات العسكرية اذا انتهكت دولة ما اي بند من بنود هذا القانون، لذلك علقت الادارة الاميركية في ١١ حزيران ١٩٨١ شحن اربعة طائرات من طراز (F١٦) اميركية الصنع الى تل ابيب[٣٨]، شعر الاسرائيليون بالقلق وخيبة الامل من رد الادارة غير المسبوق على الغارة، والذي تمثل في تجميد شحن طائراتها الـ(F١٦) الى تل ابيب، ونقل السفير الاسرائيلي في واشنطن ايفرون هذا الشعور الى ريغان عندما اجتمع به من اليوم نفسه، وقد اوضح ايفرون دوافع عملية اوبرا بانها جاءت من منطلق الدفاع عن النفس وهو اجراء هدفه حماية اسرائيل ومواطنيها ومستقبلها من مخططات العراق وطموحاته المعلنة بتدمير اسرائيل بعدما امتلك برنامجه النووي الخاص، وطلب من ريغان اعادة النظر في قراره والسماح بنقل الطائرات الى تل ابيب على وجه السرعة، لكن رد ريغان كان صادماً وغير متوقع من ايفرون، فقال ريغان : ((بان واشنطن فعلت الحد الادنى بموجب قانون مراقبة تصدير المبيعات العسكرية، واضاف بأن ادارته تفاجأت بالضربة الاسرائيلية وكان ينبغي اتخاذ مسارات عمل بديلة لأننا بحاجة الى ثقة الدول العربية لتعزيز دور الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، وما اقدمت عليه تل ابيب هو نشر الريبة والعداوة والخوف))، الا ان السفير ايفرون اعرب عن امله في تصحيح الاوضاع واعادة تقييم الاضرار[٣٩] .

لكن هذا الموقف لم يكن ثابتاً بل اخذ بالتراجع والتغيير بسبب الاصوات المعارضة داخل ادارة ريغان والرافضة لاتخاذ خطوات انتقامية ضد تل ابيب، فبعد ايام على حدوث الغارة الاسرائيلية، اقترح الكسندر هيج استراتيجية سياسية جديدة للتعامل مع ادانة العملية الاسرائيلية لاجتماع مجلس الامن بشأن البرنامج النووي العراقي، التي وافق عليها ريغان في ١٢ حزيران ١٩٨١، وتم بناؤها استناداً الى وضع الخطوط الحمراء، فأن واشنطن تدين اسرائيل بشدة لكنها تضع حداً للعقاب، فأوصى باتباع الخطوات الاتية[٤٠] :

١- دعم ادانة الغارة الاسرائيلية في قرارات مجلس الامن الدولي طالما بقيت الادانة مماثلة لموقف البيت الابيض المعلن، اما اذا تجاوزت الى اكثر من ذلك فيتم الامتناع عن التصويت واستخدام حق النقض ضد العقوبات الموجهة لإسرائيل .
٢- لا يمكن القبول بأية عقوبات ضد اسرائيل او طردها من الامم المتحدة واذا حدث مثل هذا القرار يتم اللجوء الى حق النقض .
٣- اذا لزم الامر، يتم التوضيح بانه اذا تم طرد اسرائيل من الجمعية العامة للأمم المتحدة او اية هيئة اخرى، فأن واشنطن تهدد بالانسحاب الفوري وجعل اكبر عدد ممكن من حلفاء الولايات المتحدة الاميركية تبني نفس الموقف .

وكان الصوت الاخر المؤيد لإسرائيل هو رئيس وكالة الحد من التسلح النووي ونزع الاسلحة يوجين روستو(Eugene Rostow)، الذي صرح بوجوب منح اسرائيل استثناءً من الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية واعفائها بسبب مخاطر منطقة الشرق الاوسط، واعتبر ان اسرائيل في حالة الدفاع عن النفس لأنها امام تهديد مميت يجسده المفاعل العراقي، وان المسألة القانونية على الرغم من اهميتها لكنها ثانوية[٤١]، كما ابلغ مستشار الامن القومي ريتشارد الن (Richard Allen)، البيت الابيض بانه غير مطالب باتخاذ موقف قانوني بشأن ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد انتهكت القانون الاميركي، واضاف ان قضية الغارة يجب التعامل معها على انها مسألة سياسية وليست قانونية، واشار الى عدم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

اعتبار تعليق تسليم الطائرات الـ (F١٦) عقوبة ولا يمكن القبول بأية عقوبات تفرضها الامم المتحدة ضد اسرائيل، مؤكدا بوجوب اتباع الاستراتيجية الجديدة التي حددها هيج واقرها ريغان[٤٢].

لذلك اتخذت ادارة الرئيس ريغان موقفاً مغايراً ونهجاً اكثر اعتدالاً وتسامحاً تجاه اسرائيل، عندما تبنت الاستراتيجية السياسية للرد على الهجوم الاسرائيلي في ١٥ حزيران ١٩٨١، فكان مسار العمل بهذه الاستراتيجية على شقين هما[٤٣]:

الاول : الكونغرس، اعتبار قضية الغارة الاسرائيلية هي مسالة سياسة وليست قانونية، ولذلك يجب تكرار ادانة الهجوم الاسرائيلي، وتقييم الاضرار التي الحقت بعملية السلام في الشرق الاوسط من جرائه، كما يجب ادانة العراق بشأن برنامجه النووي وانه في حالة حرب مع اسرائيل ورفض الاعتراف بشرعيتها وعرقلة عملية السلام ايضاً في الشرق الاوسط . وتجنب وصف تعليق تسليم طائرات الـ(F١٦) على انها عقوبة ضد تل ابيب، والعمل على مراجعة هذه الخطوة من قبل البيت الابيض بعد اخذ الضمانات الوقائية للضربة الاسرائيلية، وتجنب اجراء مراجعة قانونية لقرار اعادة تسليم الطائرات لإمكانية التعارض مع هذا القرار .

الثاني: الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، اتخاذ خطاً موازياً لمسار العمل داخل الكونغرس، واعادة التأكيد على ادانة الحكومة الاسرائيلية، واعلان التعبير عن مخاوف واشنطن من مخاطر انتشار التسلح النووي بشكل عام وتوجه البرنامج العراقي بشكل خاص. وعدم القبول بأية عقوبات تفرضها الامم المتحدة على تل ابيب، والعمل على استخدام حق النقض ضد اي قرارات للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي تنطوي على عقوبات.

اما بالنسبة لتداعيات الهجوم الاسرائيلي على المفاعل العراقي، استعرضت وكالة المخابرات المركزية في اجتماعاتها وتقاريرها نتائج هذه الغارة واثارها على السياسة الخارجية الاميركية، ففي ١٩ حزيران ١٩٨١، ناقش المشاركون في الاجتماع الشهري للوكالة، موقف الحكومة العراقية من الهجوم، فقد استبعدوا ان يرد العراق بمهاجمة تل ابيب او الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط، لان حكومة بغداد ركزت على الدبلوماسية في سياسته الخارجية، ورأت ان الغارة سببت عزلةً لإسرائيل وشكلت تعاطفاً تجاه العراق في نظر الرأي العام الدولي[٤٤]، وفي تقييم لوكالة المخابرات المركزية صدر في ١ تموز ١٩٨١، بان الغارة تسببت في توتر العلاقات الاميركية العربية، مما ادى الى تقويض اهداف واشنطن في منطقة الشرق الاوسط، بما في ذلك حشد الحكومات العربية ضد الاتحاد السوفيتي، وتنظيم مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، كما زادت العملية من المخاوف الامنية للحكومات في المنطقة، وبالتالي ادى الى تسريع سباق التسلح، وان الغارة اضرت بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما اعطى المصداقية للمنتقدين الذين رفضوا فعاليتها باعتبارها عائقاً ضد انتشار الاسلحة النووية، واظهرت حدودها كضامن امن لأعضاء المعاهدة، وخلص التقييم إلى أن الغارة زادت الشكوك في العالم العربي من أن واشنطن تتمتع بمصداقية باعتبارها قوة حفظ سلام غير منحازة في الشرق الأوسط، ومن هذا المنظور قامت واشنطن بدلاً من ذلك بتحويل إسرائيل إلى قوة عسكرية كبرى لا يمكن للولايات المتحدة الاميركية كبح جماحها، وهو شعور يمكن للاتحاد السوفيتي استغلاله، وأشار التقرير إلى أن ردود الفعل العربية الأشد على الهجوم جاءت من الأصدقاء التقليديين للولايات المتحدة الاميركية، مثل الأردن التي كانت تخشى أن تجعل الضربة ورد فعل الادارة الاميركية عليها أكثر عرضة للنقاد[٤٥]، وفي تقييم اخر اجراه مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الاميركية في ١٧ اب ١٩٨١، نوه التقرير الى ان الضربة الاسرائيلية قللت من مصداقية

ISSN-2536-0027

ادارة ريغان السياسية لمنع الانتشار النووي، واظهرت الحاجة الى ضوابط اكثر صرامة على الصادرات النووية، كما اثارت اهتمام مسؤولي ادارة ريغان وقادة الكونغرس لتطوير مقترحات واجراءات اكثر صرامة لمنع الانتشار النووي، والعمل على تحسين معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ونظام منع الانتشار التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع زيادة تمويلها ودعمها الدولي، وربما قد تكون الغارة زادت من اهتمام العراق بامتلاك الاسلحة النووية في نهاية المطاف[٤٦] .

وبالعودة الى الموقف الاميركي من الغارة الاسرائيلية، فقد امتدت معركة الخلافات الدبلوماسية بين واشنطن وموقفها الداعم لإسرائيل من جهة والعراق من جهة اخرى الذي قاد حملة لإخراج اسرائيل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد توقع البيت الابيض ان تتعرض الحكومة الاسرائيلية الى هجوم شديد في المؤتمر العام السنوي للوكالة المقرر عقده في ايلول ١٩٨١، وادانة الغارة الاسرائيلية ووقف المساعدة الفنية، ولمواجهة هذه الاجراءات قررت ادارة ريغان بذل جهود قوية تجاه اعضاء الوكالة الدولية نيابة عن اسرائيل، وفوضت وفدها الى المؤتمر للتفاوض على نتيجة تتماشى مع الادانة فقط، وقررت الاعتراض بشدة اذا تم دمج ذلك مع تعليق المساعدة الفنية للحكومة الاسرائيلية، وحثت ادارة ريغان الوفد لبذل ما في وسعه من الجهد لعدم استبعاد تل ابيب من المؤتمر، وان حدث استبعاد دائم لإسرائيل في نهاية المطاف، فلن يكون امام واشنطن سوى التهديد بطرح قرار اعادة تقييم مشاركتها في الوكالة والانسحاب الفوري من الاجتماع[٤٧] .

لقد سعى العراق لحصد اكبر قدر ممكن من الاصوات المؤيدة له بدعوته للمطالبة بطرد نهائي لإسرائيل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال اجتماعها الذي حدث في فيينا للمدة ٢١ – ٢٦ ايلول ١٩٨١، وبالضد من ذلك عمل وفد الولايات المتحدة الاميركية على جمع ثلث اصوات الدول الاعضاء في الوكالة لتشكيل الثلث المعطل ضد اي قرار لطرد اسرائيل من الوكالة، ورفض الوفد العراقي رفضاً قاطعاً لمشروع قرار كحل وسط اقترحته بريطانيا واعضاء اخرون، وهو بدلا من الاصرار على طرد اسرائيل، الدعوة لقطع المساعدة الفنية عن اسرائيل وزيادتها للعراق، في محاولة لتهدئة المخاوف العراقية والعربية، بشأن تهديد بيغن بتكرار العملية الاسرائيلية ضد اي جهود عربية من هذا النوع، والاعلان ان اي عمل اخر من هذا القبيل فان له عواقب دولية بالغة الخطورة، وعوضاً عن ذلك قدم الوفد العراقي مشروع قرار صارم يدعو الى طرد اسرائيل من الوكالة الدولية، والتعليق الفوري لجميع المساعدات لإسرائيل، وانهاء جميع نقل المواد والتكنولوجيا الانشطارية لإسرائيل من جميع الدول الاعضاء في الوكالة، وبالمقابل ضغط الوفد الاميركي على الدول الاعضاء في الوكالة من اجل عدم القبول بمثل هذه القرارات، وشمل هذا الضغط تحذيراً محدداً من انه اذا تم طرد اسرائيل من الوكالة فان الولايات المتحدة الاميركية تنسحب من المؤتمر وتعيد تقييم سياستها فيما يتعلق بمشاركتها في الوكالة، وقد نجح الوفد الاميركي في جلب اكبر عدد من الدول المترددة في اتخاذ قرار وجعلها في صف الثلث المعطل ليس فقط ضد طرد اسرائيل ولكن ايضاً ضد تعليق امتيازاتها ضمن حقوق العضوية، وبعد ان ادرك العراق حجم الثلث المعطل ودور واشنطن لحماية تل ابيب من اي قرار قاسي ضدها، ورضخ للتحول من طرد اسرائيل الى تعليق عضويتها حتى العام المقبل[٤٨]، وبناءاً على ذلك تم تبني القرارات الاكثر اعتدالاً خلال الجلسة العامة السابعة والعشرين للمؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٦ ايلول ١٩٨١ وهي كالاتي[٤٩] :

١- ادانة الهجوم العسكري الاسرائيلي المتعمد وغير المبرر على مركز البحوث النووية العراقي، واعتباره انتهاكاً واضحاً لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك الدولي .

ISSN-2536-0027

٢- استناداً الى القرار ٤٨٧ الصادر من مجلس الامن الدولي في ١٩ حزيران ١٩٨١ الذي دعا الحكومة الاسرائيلية ان تضع جميع منشأتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقرر ارجاء تعليق امتيازات اسرائيل وحقوق العضوية في الوكالة الى العام المقبل للنظر بمدى الالتزام بهذا القرار .
٣- ان العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية الخاضعة للضمانات يعد اعتداءً على الوكالة نفسها ونظام ضماناتها الذي هو اساس معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .
٤- تقرر وقف تقديم اي مساعدة لإسرائيل في اطار برنامج الوكالة للمساعدة الفنية .
٥- دعوة الدول الأعضاء في الوكالة إلى إنهاء جميع عمليات نقل المواد والتكنولوجيا الانشطارية إلى إسرائيل والتي يمكن استخدامها في صنع الاسلحة النووية .

وبذلك تكون الولايات المتحدة الاميركية قد نجحت بتخطي مشروع القرار العراقي لمعاقبة اسرائيل بطردها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأجيل تعليق عضويتها بعدما وضعت تحت المراقبة لمدة عام واحد لحين قبولها تطبيق قرار مجلس الامن الدولي .

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة محاور البحث الاول والثاني توصلنا الى مجموعة من النتائج التي يمكن اجمالها بما يأتي:

١- عدم مصداقية الولايات المتحدة الاميركية بشأن سياسة عدم انتشار الاسلحة النووية، بل جعلت تطبيق هذه السياسة انتقائية ضد الدول التي تعارض مصالحها ورغبتها، وغض البصر تجاه الدول التي في صفها وحليفتها بل تساعدها في التكنولوجيا النووية .
٢- تناقض الموقف الاميركي وتضارب الآراء داخل الادارات والوكالات الرسمية في كيفية مواجهة تداعيات الازمة الاسرائيلية العراقية وعدم اتخاذ موقف حازم ضد العمل الاسرائيلي، مما سبب الارباك وضعف البيت الابيض للحد من نتائج وتداعيات هذه الغارة .
٣- كان احد نتائج الغارة الايجابية هي اعاقة وبشكل كبير تقدم البرنامج النووي العراقي، ولطالما اعربت واشنطن مراراً وتكراراً عن قلقها بشأنه .
٤- شكلت العملية الاسرائيلية العسكرية سابقة خطيرة مما جعلها اول غارة عسكرية ناجحة ضد مفاعل نووي معادٍ، ولم تقدم اي دولة اخرى على مثل هذا الفعل سابقاً سوى الحكومة الاسرائيلية بتدمير البرنامج العراقي .

الهوامـــــش:

(1) اوضحت الوكالة الاميركية للحد من التسلح النووي تفاصيل التسلسل الزمني للتعاون النووي الفرنسي والايطالي مع العراق، فقد باعت فرنسا في اب ١٩٧٦ مفاعل ايزيس واسماه العراقيون تموز ١ وامدادات محدودة من اليورانيوم المخصب، الى جانب مفاعل اصغر وهو اوزيريس اسماه العراقيون تموز ٢، وتم تشييدهما من قبل الفرنسيين عام ١٩٧٩ في مركز التويثة النووي خارج بغداد، فاطلق عليه الفرنسيون مفاعل اوزيراك وهو مزيج من اسمي اوزيريس مع العراق، اما عن الجانب الايطالي الذي اعلن في تشرين الاول ١٩٧٨ عن بيع اربعة مختبرات بحثية للعراق، احد هذه المختبرات لصنع النظائر المشعة، بينما تقوم المختبرات الاخرى بأبحاث حول تصنيع الوقود واختبار مواد المكونات النووية، وقيامها بتدريب

ISSN–2536–0027

الخبراء العراقيين البالغ عددهم ٣٥ خبير على مختبرات الكيمياء الاشعاعية في ايطاليا، وغيرها من التفاصيل. للمزيد ينظر:
N.S.A.,Memorandum from United States Arms Control and Disarmament Agency, Nuclear Developments in Iraq, No.١, Washington, August ٢٤, ١٩٧٩, P.٢ - ٣.

(٢) Ibid. P.١.

(٣) N.S.A., Memorandum from Director of Central Intelligence, Iraq's Nuclear Interests ,Programs, and Options,No.٢, October١, ١٩٧٩, P. ٤.

(٤) N.S.A., U.S. Embassy France telegram ١٥٨٨٠ to State Department "Iraq Nuclear Plans", No.٣,Paris, May١٦, ١٩٨٠, P. ٢.

(٥) N.S.A., State Department Telegram to the U.S. Embassy in Israel entitled "French Nuclear Transaction with Iraq",No.٤, Washington, July ١٩, ١٩٨٠,P.١.

(٦) N.S.A.,U.S. Embassy Israel telegram١٣٢٥٦ State Department,"Begin's Appeal to President Carter Concerning French Enriched Uranium Shipments to Iraq" ,No.٥,Tel Aviv, July١٩, ١٩٨٠, P.٣.

(٧) N.S.A., Robert C. Ames, National Intelligence Officer for Near East and South Asia to Director and Deputy Director of Central Intelligence, "Monthly Warning Assessment: Near East and South Asia",No.٧, Washington, July ٢٥, ١٩٨٠,P.١.

(٨) N.S.A.,U.S. Embassy France telegram ٢٣٦٤٢ to State Department, "Nuclear Nonproliferation Matters", No.٦,Paris, July ٢٥,١٩٨٠, P.٣.

(٩) N.S.A., State Department telegram ٢١٤٢٧١ to U.S. Embassy Italy, "Italy-Iraq Nuclear Transfer", No.٨, Washington, August ١٤, ١٩٨٠, P.٣.

(١٠) N.S.A., State Department telegram ٢٦٣٥٧٥ to U.S. Embassy France, "Safeguards Relevant Technical Information on Osirak Reactor ", No.١٠, Washington, October ٢, ١٩٨٠,P.٤.

(١١) N.S.A., State Department telegram ٢٧٠٩٨٠ to U.S. Embassy France, "Iraqi Nuclear Facility",No.١٢, Washington, October ١١, ١٩٨٠, P.١.

(١٢) N.S.A., U.S. Embassy Vienna telegram١٣٧٦٨ to State Department, "IAEA Safeguards in Iraq", No,١٣,Vienna, ١٤ October , ١٩٨٠,P.٢.

(١٣) N.S.A., Thomas R. Pickering and Georges Vest to the Deputy Secretary, "Proposed Demarche on Italy-Iraq Nuclear Cooperation ",No.١٤, Washington, November ١, ١٩٨٠,P.٤.

(١٤) W.C.D.A., Recommendation for the Reagan Administration Nonproliferation Policy,No.١٩, December ١, ١٩٨٠,P.١.

(١٥) N.S.A., pecial Assistant for Nuclear Proliferation Intelligence to Director and Deputy Director of Central Intelligence, "Warning Report: Nuclear Proliferation",No.١٦,Washington, December ٢٤, ١٩٨٠,P.٢.

(١٦) Ibid., P.٥.

ISSN–2536–0027

(١٧) N.S.A., State Department Paper, "Proposed Response to a Request from Prime Minister Begin for an Assessment of the Damage Done to the Tuwaitha Nuclear Research Center in Iraq",No.١١,October ٧, ١٩٨٠, P.١.

(١٨) N.S.A., State Department Message to Central Intelligence Agency, forwarding Defense Attache report, "Israel/Iraq/Israel Air Force Makes Long Range Strike",No.٢٣, Washington, June ٨, ١٩٨١,P.٢-٣.

(١٩) N.S.A., U.S. Embassy in Israel Telegram ٠٩٠٨٩ to the State Department, "Israeli Jets Destroy Iraqi Nuclear Facility",No.١٧,Tel Aviv, June٧, ١٩٨١,P.١.

(٢٠) W.C.D.A., Memorandum for Mr. Richard V. Allen from L. Paul Bremer, III, NSC Discussion Paper: Nuclear Non-Proliferation and Nuclear Cooperation,No.١٨, Washington, June ٧, ١٩٨١,P.٢.

(٢١) N.S.A., U.S. Embassy in Saudi Arabia Telegram ٣٣٤٥ to the State Department, "Alleged Israeli Overflight of Saudi Arabia to Raid Iraq",No.١٨, Jidda, June ٧, ١٩٨١,P.١.

(٢٢) N.S.A., White House Situation Room Memorandum to Richard V. Allen, "Israeli Strike Update", No.١٩, Washington, June ٨, ١٩٨١, P. ١-٢.

(٢٣) N.S.A., State Department Telegram ١٤٨٥٤٣ to U.S. Embassy in Israel, "Destruction of Iraqi Nuclear Facility ",No.٢٠, Washington ,June ٨, ١٩٨١,P.١.

(٢٤) N.S.A., Embassy of Israel, Washington, D.C., "A Special Statement by the Government of Israel, ٨ June ١٩٨١",No.٢١,Jerusalem , June ٨ ,١٩٨١, P.٢.

(٢٥) N.S.A., State Department telegram ١٤٨٥٤٨ to All Near Eastern and South Asian Diplomatic Posts, "Israeli Attack on Iraqi Nuclear Facility ",No.٢٢, Washington, June ٨, ١٩٨١,P.٢.

(٢٦) N.S.A., U.S. Embassy in Saudi Arabia Telegram ٣٥٤٩ to the State Department, "Israeli Raid into Iraq",No.٢٥,Jidda, June ٨, ١٩٨١,P.١.

(٢٧) N.S.A., Department of State Operations Center Situation Report No.١, "Israeli Attack on Iraqi Nuclear Facilities",No.٢٦, June ٨,١٩٨١,P.١.

(٢٨) N.S.A., U.S. Interests Section in Iraq Telegram ١٥٥١ to the State Department, "Israeli Attack on Iraqi Nuclear Facility",No.٢٤, Baghdad, June ٨, ١٩٨١,P.١-٢.

(٢٩) N.S.A., U.S. Interests Section in Iraq Telegram ١٥٥٩ to the State Department, "Israeli Attack on Iraqi Nuclear Facility (Second Message this Channel)",No.٢٨, Baghdad, ٨ June ١٩٨١,P.١-٢.

(٣٠) N.S.A., U.S. Interests Section in Iraq Telegram ١٥٦٠ to the State Department, "Iraqi Foreign Minister re Israeli Raid on Nuclear Facility",No.٢٩, Baghdad, June ٨, ١٩٨١,P.١-٣.

(٣١) W.C.D.A.,Telegram from Washington Embassay to Foreign Office, Subject: administration response, No.١٧, June ٩, ١٩٨١,P.١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٣٢) N.S.A.,Version A: U.S. Embassy Israel telegram ٧٥٩٢ to State Department, "Israeli Strike on Iraqi Nuclear Facility: Background for the Decision",No.٣١, Tel Aviv, ٩ June ١٩٨١,P.٣.
(٣٣) W.C.D.A.,Telegram from Washington Embassay to Foreign Office, Subject: administration response, No.١٧,Op.Cit,P.١.
(٣٤) W.D.C.A., Memorandum for Richard V. Allen from Douglas J. Feith, 'Israeli Raid on Iraqi Nuclear Facility',No.٧, June ٩, ١٩٨١,P.١.
(٣٥) W.D.C.A., Memorandum for Richard V. Allen from Raymond Tanter, 'Israel's Air Strike on Iraq's Nuclear Facility',No.٨, June ٩, ١٩٨١,P.١.
(٣٦) W.D.C.A., Telegram from Washington Embassy to Foreign Office,No.١٥, June ١٠, ١٩٨١,P.١.
(٣٧) W.D.C.A., Telegram from Washington embassy to Foreign Office, Subject: Evron-Haig,No.١٦, June ١٠, ١٩٨١, P.١.
(٣٨) W.D.C.A., Memorandum for Richard V. Allen from Robert M Kimmitt, Subject: Israeli Strike -- Legal Aspects,No.١٤, June ١١, ١٩٨١,P.١.
(٣٩) W.D.C.A., Telegram from Washington Embassy to the Ministry of Foreign Affairs, 'Evron-the President' No.١٣, June ١١, ١٩٨١, P.١.
(٤٠) W.D.C.A., Memorandum for the President [Ronald Reagan] from Walter J. Stoessel, Jr., 'U.S. Strategy for UN Security Council Meeting on the Israeli Raid on the Iraqi Nuclear Facility',No.٥, Washington, June ١٢, ١٩٨١,P.١-٣.
(٤١) W.D.C.A., Memorandum for the National Security Council from Richard V. Allen,'National Security Council Meeting (NSC), Friday, June ١٢, ١٩٨١, ١١:٠٠ a.m. - ١٢:٣٠ p.m.',No.٦, Washington, June ١١, ١٩٨١,P.٤.
(٤٢) W.D.C.A., Memorandum for the President [Ronald Reagan] from Richard V.Allen,'Political Strategy for Responding to Israeli Attack',No.١٢, Washington, June ١٥, ١٩٨١,P.١-٢.
(٤٣) W.D.C.A., Memorandum for the President [Ronald Reagan] from Walter J. Stoessel, 'Political Strategy for Responding to Israeli Attack',No.٩, Washington, June ١٥, ١٩٨١,P.١-٢.
(٤٤) N.S.A., Central Intelligence Agency Memorandum from Assistant National Intelligence Officer for NESA to Director of Central Intelligence and Deputy Director of Central Intelligence, "Monthly Warning Meeting",No.٣٩, Washington, June ١٩, ١٩٨١,P.١-٣.
(٤٥) N.S.A., Central Intelligence Agency, Interagency Intelligence Assessment, "Implications of Israeli Attack on Iraq",No.٤٠, July ١, ١٩٨١, P.١-٩.
(٤٦) N.S.A., State Department Bureau of Intelligence and Research Current Analysis entitled
" Nonproliferation Implications of the Israeli Attack on the Iraqi Reactor",No.٤١, ١٧ August ١٩٨١ ,P.٣.

ISSN-2536-0027

(٤٧) W.D.C.A., Memorandum for the President [Ronald Reagan] from Alexander M. Haig, Jr.,No.١, Washington, September ١٥, ١٩٨١,P.١.
(٤٨) N.S.A., State Department, Bureau of Intelligence and Research, "Israel Escapes IAEA Suspension This Year," Report ٢٩١-AR,No.٤٢, ١١ December, ١٩٨١,P.٢.
(٤٩) Ibid,P.٤.

المصادر :
الوثائق المنشورة :
١- وثائق ارشيف الامن القومي الاميركي
https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/iraq-nuclear-vault/٢٠٢١-٠٦-٠٧/osirak-israels-strike-iraqs-nuclear-reactor-٤٠-years-later
٢- وثائق الارشيف الرقمي لمركز وودرو ويلسون الدولي
https://digitalarchive.wilsoncenter.org/topics/osirak-air-raid

